التطرّف بين السياسة والدين

- د . أبو الوفا محمود*

من المعروف أن التطرف في أي أمر من الأمور يعني الخروج عن حد الاعتدال والتوسط ، ومن حيث اللغة فإن التطرف يعني اللجوء إلى نهاية من النهايات ، بمعنى الامساك بالشيء من أحد طرفيه .

والتطرف ليس مقصوراً على أمر بعينه ، وإنما يمكن أن نلمحه في كل جانب من جوانب الحياة ، فهناك التطرف في الحب ، والتطرف في الكراهية ، والتطرف في العواطف بعامة ، وكلها أمور تخرج بالصفة عن حد الاعتدال والتوسط ، وتأتي بنتيجة عكسية لها . وربما استطعنا أن نلمح إشارة إلى هذا التطرف في العواطف فيما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما معناه " أحبب حبيبك هوناً ما ، عسى أن يكون بغيضك يوماً ما ، وأبغض بغيضك هوناً ما عسى أن يكون حبيبك يوما "(1) .

والتطرف على أية حال أمر ليس بمستحب ، وقد وجهنا الدين الإسلامي إلى البعد عن التطرف والمغالاة والتشدد ، إذ أنها كلها تصيب المجتمع في مقتل ، وما جاء الاسلام إلا لينشئ المجتمعات الصالحة ويثبت أركانها ، ولذلك نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن التطرف في الأمور كلها ، وقدم لنا الوصفة الناجعة التي تقضي على التطرف في مهده ، وتجفف منابعه ، فقال صلى الله عليه وسلم : " إياكم والغلو في الدين فإنما هلك من كان قبلكم بالغلو في الدين " (2)

فالتطرف إذن ينشأ عن عدم الفهم الصحيح لأمر من الأمور ، وعدم الفهم الصحيح ينتج في الغالب عن التسرع في الفهم واستخراج النتائج والأحكام . ومن هنا وجهنا حديث النبي صلى الله عليه وسلم سابق الذكر إلى التأني والتروي وعدم التسرع في فهم الدين وأحكامه خاصة وأن الدين هو المحور الذي تدور حوله المجتمعات ، وعلى رأسها مجتمعات المسلمين .

والحقيقة أن المجتمع – أيَ مجتمع – كلَ لا يتجزأ ، ولا يمكن بحال من الأحوال أن ننشئ مجتمعا مثالياً تتصف بعض جوانبه بالنقص ، فالنقص في جانب ينفي المثالية ، ومثال ذلك اليد ، فاليد تتكون من خمسة أصابع ، ولا يمكن أن نطلق على يد ليس بها سوى أربعة اصابع يداً كاملة ، وهكذا المجتمع إذا أصابه النقص في جانب أثر سلبا على الجوانب الأخرى ، فالسياسة والاجتماع والتعليم والتربية والاقتصاد وغيرها هي الاركان التي يقوم عليها المجتمع ، وأي خلل في أي ركن من هذه الأركان يلقي ظلالاً رمادية على باقي الأركان ، والتطرف في أحدها لا بد أن يسمع صداه في باقي الجوانب . ولهذا فإن المجتمع الذي يتصف بالاعتدال والوسطية يعتبر مجتمعاً

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ناجحاً بكل المقاييس ، فإذا ما أصاب التطرف جانباً من جوانب هذا المجتمع تداعت أركانه وتراجع إلى الوراء ، وتخلف عن الركب .

ورغم أن الدين في المجتمع الاسلامي هو المعيار الصحيح لكل جوانب الحياة بما فيها السياسة ، إلا أن السياسة في عصرنا تقع تحت تأثير الظروف العالمية المحيطة ، وتقوم على أركان خاصة ربما لم يصرح بها الإسلام ، وإن لم ينكرها أو يرفضها . والسياسة الآن علم كامل وفن قائم بذاته يقوم على شئونها من تمّ اختيارهم بشكل أو بآخر للقيام بهذه المهمة ، وبالتالي يصبح دور السياسة خطيراً في توجيه المجتمع الوجهة الصحيحة من عدمه . وأصبحت السياسة تلعب دوراً مؤثراً في حياة الأمم ، وقد تستغل السياسة الدين أيضاً بشكل أو بآخر لتحقيق أهداف شخصية تكون عواقبها غاية في الخطورة على المجتمعات .

وإذا ما تطرقنا إلى السياسة في بلادنا لفت نظرنا بعض القرارات والأحداث التي أدت إلى ردود أفعال أضرت بالمجتمع أكثر من أن تفيده ، والأحداث العالمية التي يعيشها العالم منذ أحداث سبتمبر 2001م ، وما نتج عنها من اتجاهات معادية للدين الإسلامي والمسلمين على مستوى العالم كله ، وخاصة في بلادنا باكستان ، واتهام المسلمين أينما كانوا بالإرهاب والتطرف ، واتهام الدين الإسلامي بأنه دين يحرض على ذلك . ثم القرارات السيادية التي اتخذت بشأن ما يسمى حرب الإرهاب ، والانضمام إلى التحالف الأمريكي في هذا الخصوص . كل هذا خلق نوعاً ما من الارتباك بين عامة الناس وخاصتهم ، وعلى رأسهم العاملين في مجال الدين الإسلامي دعوة وتبليغاً وتعليماً ودراسات وبحوثاً ، وظهرت نظرة من الشك تجاه القرارات السيادية سابقة الذكر ، والتي ربما لم توضح أمام عامة الناس بشكل صحيح ، أو ربما كانت خاطئة من الأصل ، وبالتالي أحدث هذا نوعاً من رد الفعل المتطرف أحياناً لدى كثير من دوائر المجتمع وطبقاته ، وخاصة على المستوى الديني ، وهو ما انعكس في شكل الأحداث الجارية حالياً على الساحة الباكستانية في قلب العاصمة إسلام آباد ، ونقصد أحداث جامعة حفصة والمسجد الأحمر .

واللافت للنظر في هذه الأحداث هو أنها جاءت ردّ فعل لأحداث وقرارات سياسية سبقتها ، فقد تعرّضت الحكومة فيما سبق لقانون الحدود وخاصة فيما يتعلق بحقوق النساء ، وأصدرت قانوناً في هذا الشأن عارضته الدوائر الدينية في كثير من أجزائه ، واتهمته بمخالفة الكتاب والسنة . وبالتالي برزت على سطح مسألة تطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد ، وكيف أن باكستان من الناحية المبدئية والتاريخية قامت من أجل تنفيذ شريعة الله وتطبيقه في هذا الوطن الذي بذل المسلمون من أجله أرواح الملايين من بينهم عن حب ورضى . وهكذا أصبحت الساحة الباكستانية بين عشية وضحاها بوتقة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

للصراعات السياسية ، والتي استتبعها نوع من الصراع الديني أيضاً . فطالب القانمون على أمر جامعة حفصة بتطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد ، بل وتحدوا الحكومة القائمة في هذا الخصوص . ولنعد إلى الموضوع من بدايته .

قانون الحدود في باكستان

قانون الحفاظ على حقوق النساء ، شق " الحفاظ على حقوق النساء " وهو جزء من قانون الحدود . وقد أثار هذا القانون جدلا واسعاً في الأوساط السياسية والدينية في باكستان عكسته صفحات الجرائد والمجلات وشاشة التلفاز بقنواته العديدة المتنوعة ، وادت موافقة مجلس الشعب الباكستاني عليه إلى أن اتخذت المعارضة الباكستانية ، وخاصة جبهة المعارضة المتحدة – أكبر الجبهات المعارضة في باكستان – قراراً بتقديم أعضائها في البرلمان استقالاتهم احتجاجاً على هذه الموافقة بحجة أن هذا القانون يخالف القران والسنة . ويفتح الباب على مصراعيه امام الانحرافات الخلقية وانتشار الامراض الاجتماعية بين الناس ، بينما ترى الحكومة الباكستانية ممثلة في حزب الاغلبيُة – مسلم ليك (قائد أعظم) – والرئيس الباكستاني برويز مشرف أنهم بتمرير هذا القانون والموافقة عليه قد قضوا على عيب كبير في قانون الحدود ، وأعادوا إلى النساء حقوقهن المسلوبة ، ورفعوا عنهن ظلماً كبيراً كان واقعاً عليهن بسبب تطبيق القانون بصورته السابقة على التعديل .

وقانون الحدود بما فيه الشق الخاص بالنساء قانون معمول به منذ فترة ، وما حدث هو تعديل وتغيير للشق الخاص بحقوق النساء . فما هو هذا القانون ، وكيف كان ، وكيف أصبح ، ولماذا أثار كل هذا الجدل والخلاف الذي يهدد المنظر السياسي العام في باكستان .

لقد قامت باكستان على أساس الدين ، وهو الأساس الذي كلف المسلمين ثمناً غالياً من أرواحهم التي بذلوها عن رضى ليوسسوا وطناً يعبدون الله على أرضه بكل حرية ، وينفذون فيه شرع الله تعالى دون ان يمنعهم أحد ، ولهذا قرر القائد المؤسس محمد علي جناح أن تكون هذه الدولة الوليدة ستكون مختبراً للإسلام ، حيث تطبق فيه المبادئ الإسلامية . وأن الإسلام هو المصدر الأساسي لوجود الباكستانيين وحياتهم . وهكذا كان تطبيق الشريعة الإسلامية أحد الأهداف الرئيسية لدولة باكستان منذ قيامها ، ونص دستورها على ذلك قائلاً إن القران والسنة هما مصدر التشريع في باكستان ، وطبقاً لدستور عام 1973م الشق الثالث فيه فإن رئيس الدولة ورئيس الوزراء والوزراء الاتحاديين ووزراء الدولة ورئيس مجلس الشعب

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والشيوخ ونوابهما وأعضاء مجلسي الشعب والشيوخ ، وحكام الأقاليم والوزراء الإقليميين ومجالس الشعب الإقليمية بأعضائها وروسائها يقولون في أداء القسم :

" أقسم أن أبذل كل جهدي في الحفاظ على النظرية الاسلامية التي هي أساس قيام وتأسيس دولة باكستان " (3).

وموضوع الزنا بشقيه ، أي الزنا برضى الطرفين والاغتصاب أو الزنا بالإكراه هما الموضوعان الأساسيان في القوانين التي تم تعديلها (4). ولو عدنا إلى ما قبل قيام باكستان عام 1947م لوجدنا أن هذه الموضوعات كانت تعالج من خلال قانون عقوبات الهند (تعزيرات هند) والذي صدر عام 1860م ، وخاصة البند رقم 497 ، وهو المتعلق بموضوع الزنا وتعريفه وعقابه ، وهذا هو القانون الذي تم إلغاؤه عام 1979م عندما بدأ تطبيق الحدود الإسلامية في عهد الرئيس الراحل ضياء الحق ، وكان هذا القانون ينص على : " اذا جامع أحد زوجة رجل آخر ، وكان يعلم ، أو كانت لديه من القرائن ما يؤكد له أنها زوجة رجل آخر ، وأنه جامعها بغير إذن زوجها وبغير علمه ، فإنه في هذه الحالة يعدّ زان ، ويكون عقابه السجن بحد أقصى خمس سنوات ، أو الغرامة ، أو كليهما معاً " ، أي :

1 – أن يجامع أحد زوجة رجل اخر وهو على يقين من ذلك .

2 – أن يكون هذا الجماع بغير إذن الزوج وبغير علمه .

3 – هذا الجماع لا يعد زنا بالإكراه أو اغتصاباً .

وطبقاً للمادة رقم 497 سابقة الذكر فإن العقاب في مثل هذا الزنا الذي يحدث برضى الطرفين (الرجل والمرأة) يكون للرجل فقط ، ولم تتحدث المادة عن أية عقوبة للمرأة التي ارتكبت هذا الفعل مع رجل غير زوجها ، أو مع رجل لا حق له فيها إن كانت غير متزوجة ، أي أن المرأة في هذه الأحوال لم تكن تعد زانية ، وبالتالي لا عقاب عليها .

طبعاً هذا القانون كان يطبق على أهل شبه القارة الهندو باكستانية قبل قيام باكستان سواء منهم المسلمون أو غيرهم ، وهم طوائف كثيرة من ديانات مختلفة متعددة ، وكان المبرر في عدم معاقبة المرأة الزانية في ذلك الوقت هو أن وضع النساء في هذا البلد (الهند قبل التقسيم) كان وضعاً سيئاً للغاية ، ويختلف تمام الاختلاف عن وضع نظيرتها في بريطانيا وفرنسا ، حيث يتم تزويجهن وهن لا يزلن أطفالاً ، ويهملها زوجها في شبابها ، وينشغل بزوجاته السابقات ، وبالتالي لا تحظى بوقت كاف من زوجها لإشباع رغبتها الفطرية ، بمعنى أن المرأة كانت مظلومة للغاية ، ولا يمكن تحميلها عبء عقوبة الزنا أيضاً ، فنثقل كاهلها أكثر مما هو عليه . وقد تم إلغاء هذه المادة عام 1979م في باكستان ، بينما لا تزال تنفذ في الهند ، وهي تقريباً التعديل الذي تم إجراؤه مرة أخرى طبقاً لما سنوضح فيما بعد .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

في عام 1973م كانت حركة المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية في باكستان (تحريك نظام مصطفى) في أوج نشاطها ، وكانت هذه الحركة تنادي بإلغاء قانون العقوبات الإنجليزي الذي أشرنا إليه سابقاً ، وتنفيذ الحدود الشرعية ، وتم تطبيق حد الزنا بالفعل من عام 1979م (الجلد لغير المحصن والرجم للمحصن) ، واستمر الحال على هذا المنوال منذ ذلك الوقت وحتى الآن بما يشوب ذلك بطبيعة الحال من أخطاء في التطبيق أو استغلال الثغرات مثلما يحدث في كل قانون ينفذ ، واتفقت الأكثرية الباكستانية على أن قانون الحدود هذا به أخطاء وثغرات كثيرة ، وينبغي إصلاحها والقضاء عليها حتى لا يساء استغلاله ، وبالتالي تقدمت الحكومة بالتعديل الذي تمت الموافقة عليه في 2 / 8 / 2006م ، ثم قدم إلى مجلس الشعب فوافق عليه بالأغلبية في 15 / 11 / 2006م ، ثم وافق عليه مجلس الشيوخ في 23 / 11 / 2006م بشكل نهائي .(5)

والاعتراض على القانون الجديد أو على التعديل جاء على أساس أن هذا القانون فرق في موضوع الزنا على أساس الإكراه من عدمه ، وتغاضى عن التفريق باعتبار الإحصان أو عدم الإحصان ، وهو تفريق تترتب عليه نتائج كبيرة في الحكم ، وهذا التقسيم الذي اعتمده التعديل يطابق ما يجري في أوروبا ، باعتبار أن الزنا بالرضا لا يعد جرما في أوروبا ، وإن كان يتم الإشارة إليه للتفريق بينه وبين الاغتصاب .

وطبقاً للتعديل الجديد فإن عقاب الزنا بالرضا هو السجن بحد أقصى خمس سنوات ، أو الغرامة عشرة آلاف روبية ، أو كليهما دون تمييز بين محصن أو غيره ، وعقاب الزنا بالإكراه أو الاغتصاب هو الإعدام ودون تفرقة أيضاً بين محصن أو غيره .

والاعتراض جاء على أساس أن حد الزنا سواء بالرضا أو بالإكراه ذكره العلماء تفصيلاً على أساس الإحصان من عدمه ، ويعترض العلماء على إدراج الزنا بالإكراه ضمن باب الإكراه وحد الحرابة (الذي هو إما حد أو تعزير بما يراه القاضي) وإخراجه من باب الحدود ، ويقول العلماء إن الإسلام قال إن حد الزنا بالإكراه هو نفسه حد الزنا ، بالإضافة إلى معاقبته على جريمة التشدد والعنف الذي وقع منه تجاه المجني عليها ، بمعنى أن جريمة الزنا بالإكراه كما يقول العلماء (وهم جبهة المعارضة الرئيسية) هي في الحقيقة جريمتان الأولى هي جريمة الزنا ، وفيها يقام الحد على الزاني (طبقاً للإحصان من عدمه) ، والثانية هي جريمة العنف (وما ينتج عنها من ضرر يصيب المجني عليها) ، وهذه لها عقاب آخر في شكل الضمان ، أي أن يضمن الجاني ما نتج عن فعله أو صاحبه من ضرر في شكل التعويض أو الدية .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أما الاعتراض التالي فهو أن هذه الحدود يسري عليها ما يسري على الجرائم الأخرى من أن رئيس الدولة طبقاً للمادة رقم 45 من الدستور الباكستاني من حقه العفو عن أي مجرم في أي مجال إذا رفع إليه طلب بذلك ورأى الرئيس أيضاً ذلك ، وللرئيس كذلك سلطة تأجيل تنفيذ أي حكم صادر من أية محكمة في البلاد أو العفو عنه أو إعادة النظر في القضية في محكمة أخرى . كما أن له سلطة وقف الحكم وتغييره .

وهذا يعني أن الرئيس يستطيع العفو عن مرتكب الزنا والاغتصاب أيضاً ، وهذا من سلطته دستوريا ، في حين أن الحدود لا تقبل العفو (حد الزنا) وليس من حق أحد أن يعفو عن هذه الجريمة .

وهكذا نرى أن هذا القانون بشكله الحالي بعد التعديل وجد معارضة شديدة من الدوائر الدينية في البلاد ، إلا أن الحكومة استطاعت طبقا للديموقراطية التي تقول : إن الرأي للأغلبية ، وهكذا لم يتم إزالة هذه الاعتراضات على القانون ، وأخذ شكله التنفيذي . وكان طبيعياً أن يحدث هذا الأمر شيئاً في النفوس لدى العاملين في مجال الشريعة الإسلامية والدين الإسلامي ، ويثير حفيظتهم على الحكومة ، ويترصدوا الفرصة المواتية لإعلان رفضهم ، وهو ما حدث بالفعل في ما يتعلق بأحداث جامعة حفصة التي بدأت في الأصل رد فعل على إزالة هيئة تطوير العاصمة (C.D.A) لبعض المساجد التي ترى أنها مخالفة لقانون البناء في العاصمة ، ولكن الأمر تطور إلى أبعد من ذلك ، وبدت عليه مسحة من التطرف ، ولنعد إلى الموضوع من بدايته .

جامعة حفصة والمسجد الأحمر

المدارس الدينية في باكستان عبارة عن معاهد علمية تدرس العلوم الدينية والشرعية والعربية ، ويلتحق بها الطالب منذ صغره ويقيم فيها إقامة دائمة ، وهذه المدارس لا تتبع الحكومة ولا تخضع لإشرافها كما أن الحكومة هي الأخرى لا تنفق عليها شيئاً ، وبعض هذه المدارس " 28 % منها " يتبع وفاق المدارس العربية ، وبعضها " 22 % منها " يتبع تنظيم المدارس الدينية ، وبعضها " 7 % منها " يتبع رابطة المدارس الدينية والعربية ، وبعضها " 8 % منها " يتبع إدارات أخرى ، والباقي (35 % منها) مستقل لا يتبع هيئة أو إدارة من الإدارات .

وفي عام 2002م أصدرت الحكومة الباكستانية قراراً يلزم المدارس الدينية في باكستان " حوالي 13000 مدرسة " (6) بتوفيق أوضاعها وإصلاح أحوالها وتسجيلها لدى الحكومة ، وقررت الحكومة صرف مبالغ معينة لهذه المدارس تساعدها على إصلاح أحوالها

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وتنفيذ شروط الحكومة في هذا الإصلاح والتي تتركز في إعادة الطلاب الأجانب الدارسين فيها إلا من يأتي عن طريق الحكومة ، وتعديل المناهج وإدخال مواد تدريسية حديثة هي اللغة الإنجليزية ومبادئ العلوم والرياضيات وما إلى ذلك ، ورفضت الغالبية العظمى من المدارس الدينية الانصياع لأوامر الحكومة ، وبدأت العلاقات تسوء شيئاً فشيئاً بين الحكومة والمدارس الدينية التي تعتقد اعتقاداً جازماً أن موضوع الإصلاح هذا مجرد أوامر صارمة صادرة عن أمريكا إلى باكستان لتنفيذها ، ورفضت معظم المدارس قبول أي نوع من المساعدات الحكومية .

ومع بدايات العام الجديد 2007م قامت إدارة تطوير العاصمة إسلام آباد الحكومية والسلطات التنفيذية بإزالة بعض تعديات المباني على أراضي الدولة في العاصمة الباكستانية ، ومن بينها سبعة مساجد بنيت بالمخالفة للقوانين منذ عدة سنوات ، وهي مسجد (الأمير حمزة) والذي يقع في شارع مري ، ومسجد (سيدنا ابن عباس) بشارع أوركارد ، ومسجد (الأمير حمزة) والذ يقع في قطاع إيف 10 / 3 ، ومسجد (سيدنا علي) والذي يقع في قطاع جي 10 ، ومسجد (عمر بن عبد العزيز) والذي يقع في الحي السكني لموظفي رئاسة الوزراء ، ومسجد (حفصه) والذي يقع في في قطاع آي 8 ، ومسجد (عمر) والذي يقع في قطاع جي 8 (7) ، كما قامت الهيئة بتوجيه إنذارات لحوالي 80 مدرسة دينية بنيت بالمخالفة للقانون على حد قول الشيخ عبد الرشيد غازي (8).

وطبعا حدث استنكار وشجب من كثير من الدوائر الدينية على وجه الخصوص وقطاعات الشعب المختلفة مما تابعته الصحف والجرائد والمجلات في حينه ، ولم تكد تمضي أيام قلائل حتى فاجأتنا الصحف الباكستانية بأن طالبات جامعة حفصة (9) ويبلغ عددهن ما يقرب من ثلاثة آلاف طالبة ، وكلهن منقبات قد تسلحن بالعصي والشوم ، قمن في الحادي والعشرين من شهر يناير عام 2007م بقيادة نائب رئيسها الشيخ عبد الرشيد غازي ، وأخيه الشيخ عبد العزيز غازي إمام المسجد الأحمر " لال مسجد " الملاصق للجامعة " المدرسة الدينية " باحتلال مكتبة أطفال مجاورة للمسجد والجامعة ، واعتصمن فيها احتجاجاً على هدم المساجد ، وخاصة مسجد حمزة ، مهددات بأنهن لن يتركن المكتبة ما لم تقم الحكومة ببناء المساجد التي هدمتها على نفس الأرض . هذا ويوجد ما لا يقل عن مائة وخمسين طالبة داخل المكتبة بصفة دائمة ، بينما باقي الطالبات يقمن بالحراسة من الخارج تحسباً لأي خطوة مفاجئة .

والمسجد الأحمر أو لال مسجد ، والذي يطلق عليه المسجد الجامع هو أكبر المساجد في العاصمة الباكستانية إسلام آباد بعد مسجد فيصل المعروف ، وهو في ذات الوقت مركز كبير للاجتماعات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المختلفة التي تعقد بعد صلاة الجمعة ومنها الاجتماعات السياسية أيضاً ، ومنه تخرج المظاهرات عادة والتي تواصل سيرها حتى منطقة آب باره المعروف بإسلام آباد .

والمسجد الأحمر مسجد تشرف عليه الدولة ، ويتقاضى خطيبه مرتبه منها ، وأطلق عليه المسجد الأحمر نظراً للونه الذي كان مميزاً به من قبل وهو اللون الأحمر الذي تتميز به المباني الحكومية القديمة . أما إمام هذا المسجد الشيخ عبد العزيز غازي ، ونائبه أخوه الشيخ عبد الرشيد ؛ فهما ابنا المرحوم الشهيد الشيخ محمد عبد الله غازي ، العالم المعروف ، وصاحب الجهود المخلصة في إنشاء العديد من المساجد بالعاصمة الباكستانية إسلام آباد . (10) وقد ظل الشيخ محمد عبد الله غازي خطيباً للمسجد الأحمر حتى مقتله الذي يقال إنه كان بتدبير من الدولة حيث كان دائم الانتقاد لها والتحريض ضدها .

وفي عهد الشيخ محمد عبد الله غازي وبمجهوداته الحثيثة عام 1994م من أجل إنشاء مدرسة السيدة حفصة للبنات على قطعة أرض صغيرة خصصتها السلطات التنفيذية بالعاصمة لبناء المدرسة بناءاً على طلب مقدم من الشيخ محمد عبد الله غازي ، هذا وقد بدأ بناء جامعة السيدة حفصة هذه عام 1999م خلف مكتبة الأطفال الحكومية. ثم ضاق المبنى بالطالبات ، فتقدم المسئولون عن الجامعة إلى السلطات طالبين تخصيص مزيداً من الأراضي لتوسعة المدرسة ، وأرفقوا بطلبهم إيصالاً بمبلغ عشرة آلاف روبية هي الرسوم المطلوبة في مثل هذه الحالات ، ولكن السلطات لم تلق بالاً لطلب المسئولين عن المدرسة . فقامت الجامعة في أواخر عام 2002م بالاستيلاء على قطعتي أرض مجاورة ملك لوزارة التعليم الفيدرالية الباكستانية بالمخالفة للقانون ، وتوسعت المباني فوقها ، وفي الثاني من أبريل من عام 203م أرسل الشيخ عبد الرشيد غازي خطاباً إلى هيئة تطوير العاصمة يطلب حل الموضوع ، ولكن الطلب سقط فريسة للروتين ، فلم يؤد إلى نتيجة . وعندئذ قامت السلطات المسئولة عن الجامعة وطبقاً لنظرية الضرورة بالاستيلاء على ثلاث قطع أخرى وأقامت حولها سوراً من الخيام ، وتوسعت المباني فوقها جميعاً ، وخاصة أن هيئة تطوير العاصمة والسلطات التنفيذية كانت تقوم بمنح أراضي لمؤسسات أخرى دون أن تهتم بمطالب الجامعة ، وفي نفس الوقت تقوم السلطات بتسوية النزاعات على الأراضي وتمليكها للهيئات والمؤسسات والأفراد بعد تسوية النزاع ، ولكنها لم تفعل مثل هذا مع الجامعة على حد قول الشيخ عبد الرشيد غازي ، وتواصلت أعمال البناء ، وحتى ذلك الوقت كانت هيئة تطوير العاصمة كانت قد أصدرت حوالي 120 إنذاراً للجامعة لوقف أعمال المباني المخالفة ، ولكنه لم يتم تنفيذ هذه الإخطارات من قبل السلطات المسئولة عن التنفيذ ، ولا يدري أحد ما هو السبب وراء تكاسل السلطات التنفيذية في تنفيذ

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الإخطارات الصادرة بوقف العمل وإزالة المخالفات . هل كان إهمالاً أم تعمداً لكي يمكن استغلال المسجد والجامعة سياسياً ؟!.

لقد كانت الجامعة في بداية إنشائها عبارة عن مبنى صغير يضم عدة حجرات قليلة التحقت به الطالبات المقيمات فقط ، وكان عددهن في ذلك الوقت لا يزيد على المائة ، بينما يزيد عدد الطالبات في هذه الجامعة اليوم عن ثلاثة آلاف وخمسمائة طالبة ، ولها فروع أخرى تصل بعدد الطالبات مجتمعاً الى أكثر من خمسة آلاف طالبة كلهن مقيمات إقامة داخلية بالجامعة ، والطالبات يدرسن ويقمن إقامة كاملة مجاناً دون تحصيل أية رسوم منهن . هذا وتبلغ المساحة التي تشغلها الجامعة الان اكثر من 22 كنالاً ، ويضم المبنى أكثر من خمسين حجرة ، ولا يزال قيد التوسع ليستوعب عند اكتماله أكثر من ثمانية آلاف طالبة ، وتشرف جامعة حفصة على ثلاث عشرة مدرسة في اماكن مختلفة في البلاد . أما رئيسة الجامعة فهي السيدة أم حسان زوجة الشيخ عبد العزيز غازي .

وظهرت الطالبات في وسائل الاعلام المختلفة مسلحات بالعصي والشوم وبعض الاسلحة النارية أيضا داخل الجامعة وحولها وحول المسجد يقمن بالحراسة وهن متأهبات لاي رد فعل قد يحدث . واخذت الصحف ووسائل الإعلام تتابع اخبار هذا الموضوع يوماً بيوم ، وخاصة وسائل الاعلام الغربية التي تتصيد للإسلام والمسلمين ما يمكن تضخيمه والاساءة به إليهم ، وأخذت الطالبات يقمن بجولات دعوية في المنطقة المحيطة بالمسجد والجامعة (منطقة ابباره وما حولها) ، ويحرضن اصحاب محلات الكاسيت واسطوانات الكمبيوتر على تغيير نشاطهم " المحرم " الى نشاط اخر " حلال " ، وسيدفعن لهم التعويض الفوري المناسب على حد ادعاء السلطات الحكومية ، فتعرض لهن البوليس والقى القبض على أربعة منهن . عندئذ قامت الطالبات الطالبات بقيادة الشيخ عبد الرشيد وأخيه الشيخ عبد العزيز باختطاف اثنين من رجال البوليس انتقاماً للقبض على زميلاتهن ، كما قمن باختطاف ثلاث نساء : السيدة " شميم " وابنتها وزوجة ابنها من العاصمة الباكستانية إسلام أباد أيضاً بحجة انهن يدرن بيتا للدعارة ، حيث اشتكى السكان كثيراً من انتشار بيوت الدعارة في العاصمة ، وخاصة من هذه السيدة على حد قول الطالبات . ولم تفعل الحكومة شيئاً ، بل على العكس شجعت مثل هذه الأعمال بإصدار قوانين تحميها مثل قانون حقوق النساء الذي صدر في نوفمبر 2006م .

وبعد عدة أيام خضعت الشرطة لمطالب الطالبات وأفرجت عن الطالبات الأربع ، فأطلقت طالبات الجامعة سراح الشرطيين بعد أن استولت منهما على أسلحتهما وأجهزة اللاسلكي التي كانت في حوزتهما ، كما أطلقت الطالبات بعد عدة أيام أيضاً سراح النسوة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الثلاث بعد أن أعلنَ توبتهن أمام وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة ، وإن كانت السيدة شميم قد أعلنت في لقاء تلفزيوني مع إحدى القنوات التلفزيونية الباكستانية الخاصة المعروفة (جيو) أنها أكرهت على الاعتراف بأنها تدير بيتها للدعارة ، وأن هذا كذب واتهام ظالم وأن الطالبات أجبرنها على هذا الاعتراف . على أية حال رحلت السيدة شميم عن العاصمة فأراحت واستراحت . وبالطبع تلقفت وسائل الإعلام الغربية خاصة هذا الموضوع ونفخت فيه ، واظهرته على أنه تغلغل للاتجاه الطالباني داخل عقر دار الحكومة الباكستانية المتكاسلة عن محاربة الإرهاب ، وأنه يجب على هذه الحكومة أن تفعل شيئاً .

والحقيقة أن وسائل الإعلام الغربية تلاحق جامعة السيدة حفصة وتحاصرها بالانتقادات وتتهمها بأنها وكر من أوكار طالبان ، وأنها تحرض على ضرب الأمريكان والمصالح الأمريكية في الدول الاسلامية ، وأنها أفتت بان من يموت في الحرب ضد أسامة بن لادن والقاعدة لا يصلى عليه صلاة الجنازة باعتباره غير مسلم ، كل هذا قبل موضوع الاستيلاء على مكتبة الأطفال ، وبالتحديد عندما اهتمت الجامعة بأمر مصباح إرم الفتاة الباكستانية من أم غربية وأب باكستاني هو السيد سجاد رانا ، وقامت الفتاة بزيارة الجامعة وعقدت مؤتمراً صحفياً فيها ، وظهرت بالنقاب لدقائق . وقد شغلت قضية هذه الفتاة المحاكم الباكستانية فترة طويلة ، واهتمت بها وسائل الإعلام الغربية كثيراً ، وخاصة جريدة التايمز ، وجريدة ستاندرد والهيرالد وصن وإذاعة البي بي سي وغيرها من وسائل الإعلام الغربية التي أشاعت أن مصباح إرم التحقت بجامعة حفصة وأصبحت عضوة في الطالبان وفي تنظيم القاعدة . وهكذا جعلت وسائل الاعلام الغربية من الموضوع قضية كبرى وأقامت الدنيا ولم تقعدها منذ صدر حكم المحكمة الباكستانية بالسماح للفتاة مولي كيمبل (مصباح إرم ، وتبلغ من العمر اثنتي عشرة سنة تقريباً ، أما مولي فهو اسم الدلع لمصباح ، وأما كيمبل فهو اسم البوي فرند لأمها) (11) بالقيام في باكستان مع والدها ، وعدم اجبارها على العودة الى والدتها التي كانت قد رفعت قضية على السيد سجاد رانا بأنه اختطف ابنتها منه وعاد بها الى باكستان دون علمها أو إذنها ، وطالبت باستعادة الفتاة لتعيش في بيئة متقدمة وحياة مريحة هي بيئة وحياة أمها الغربية ، بينما تصر البنت على عدم العودة إلى أمها التي ارتدت عن الإسلام وتعيش مع أحد أصدقائها (بوي فرند) حياة الأزواج كما معروف في أوروبا . وطبعاً هاجت الدنيا ، ووجدت المنظمات غير الحكومية (ان جي أوز) جنازة لتشبع فيها لطماً ، وقبلت والدة مصباح إرم قرار المحكمة على مضض بشرط أن يسمح لها بزيارة ابنتها ولقائها كلما أرادت .

وأخذت وسائل الإعلام الباكستانية المكتوبة والمسموعة والمقروءة تنقل الأنباء عن العروض المادية المغرية التي تقدمها

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

طالبات المدرسة بقيادة الشيخ عبد الرشيد والشيخ عبد العزيز لأصحاب محلات بيع شرائط الكاسيت واسطوانات الكمبيوتر لكي يغيروا نشاطهم هذا كما أشرنا سابقاً باعتبار أنه نشاط يفسد المجتمع ويخالف الشريعة الإسلامية . وتذكر الصحف أن أصحاب المحلات رفضوا هذه العروض ، وأنهم يشعرون بخوف شديد على حياتهم ومورد رزقهم بعد هذا العرض الذي قدم لهم ، وإن كان التلفزيون الباكستاني قد عرض مناظر لحرق كميات كبيرة من شرائط الكاسيت واسطوانات الكمبيوتر التي قدمها أصحاب المحلات عن طيب خاطر لطالبات المدرسة ليحرقنها ، في حين تنكر الطالبات أنهن قدمن أية عروض لأية محلات بهدف تغيير النشاط .

ثم تتطور الأمر أكثر من هذا فأنذرت الطالبات بقيادة الشيخ عبد الرشيد الحكومة بأن عليها أن تقوم بالإعلان عن تنفيذ الشريعة الإسلامية في البلاد خلال سبعة أيام ، وإلا فإن إدارة الجامعة ستقوم باتخاذ الخطوات اللازمة نحو تنفيذ أحكام الشريعة ، وبعد أيام قليلة أعلنت الجامعة عن إنشاء المحكمة الشرعية يوم الجمعة 6 أبريل 2007م ، وأعلنت عن تعيين عشرين قاضياً شرعياً بها يحكمون بمقتضى الشريعة الإسلامية ، ودعت إلى عقد مؤتمر على مدى ثلاثة أيام بعنوان (تنفيذ أحكام الشريعة وعظمة الجهاد) الذي بدأ يوم السبت 7 / 4 / 2007م فعلاً بالمسجد الأحمر (لال مسجد) ، وشارك فيه الآلاف من كل أنحاء باكستان ، ولم تستطع الحكومة الباكستانية رد الجموع الزاحفة من كل الأنحاء لحضور المؤتمر والمشاركة فيه .

كل هذا يجري في العاصمة الباكستانية ، والمفاوضات جارية أيضاً بين الطرفين (الحكومة والجامعة) لفض هذا النزاع سلمياً . وما أن خرجت شائعات تقول بأن الحكومة عازمة على التدخل بالقوة لفض هذا الاحتلال وتفريق الطالبات والقضاء على هذه الفتنة بالقوة حتى أعلنت الجامعة بقيادة الشيخ عبد الرشيد أنهم لن يقفوا مكتوفي الأيدي حيال هذا الأمر إذا وقع ، وأنهم سيدعون إلى الجهاد المسلح ، وسيطلقون سلسلة من الهجمات الانتحارية الاستشهادية باعتبار أنه ليس بيدهم غير هذا ، ولن يكون أمامهم اختيار آخر .

ورغم مرور عدة شهور على بداية وقوع هذه الأحداث منذ احتلال الطالبات لمكتبة الأطفال وحتى اليوم لم تحل المشكلة ، ولم تتدخل الحكومة بالقوة لفض النزاع ، ولم تنسحب الطالبات من المكتبة ، ولا تزال المفاوضات جارية ، مما أثار نوعاً من الشك لدى الشعب الباكستاني حول حقيقة هذا الأمر من أساسه . واعتبره الكثيرون من تدبير الحكومة الباكستانية نفسها وبمباركة منها ، إذ كيف تتدخل الحكومة بقوة الجيش في منطقة وزيرستان بإقليم بلوشستان للقضاء على التمرد القائم هناك ، وفض النزاع بين السنة والشيعة ، وهي مناطق خطيرة وبعيدة جدا عن العاصمة نفسها وتكلف الحكومة خسائر

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

باهظة . وفي نفس الوقت لا تستطيع حتى الآن أن تصل إلى حل في موضوع الجامعة هذا وهو في عقر دارها وفي قلب العاصمة ، وهذا يعني أن الحكومة لها مصلحة خاصة في استمرار هذه الأزمة وعرضها على الرأي العام العالمي ، وخاصة الأوروبي والأمريكي ، وذلك لكي تقنع العالم وخاصة أمريكا أن وجود برويز مشرف في سدة الحكم في باكستان أمر حيوي للغاية ولا بديل عنه ، لأنه في الوقت الذي سيخرج فيه مشرف من الحكم سيستولي المتشددون والمتطرفون أمثال هؤلاء على الحكم . وتتعرض المصالح العالمية للخطر ، وتقع مفاتيح الأسلحة النووية في يد المتطرفين والإرهابيين ، وبهذا ينال مشرف تأييد أمريكا باعتباره الرئيس الضرورة .

هذا من جانب ، ومن جانب آخر يعتقد كثير من الشعب الباكستاني أن الحكومة تطيل في هذه الأزمة لتصرف الأنظار عن القضية الساخنة الآن على الساحة الباكستانية وهي قضية وقف قاضي قضاة باكستان عن العمل وعزله ومحاكمته ، حيث أخذ الأمر الآن شكل حركة معادية للحكومة من السادة المحامين وأحزاب المعارضة مما لم تكن الحكومة أصلاً تتوقع أن يحدث بهذا الشكل ، فأرادت أن تلفت الأنظار إلى شيء آخر فاختلقت هذه الأزمة الخاصة بجامعة حفصة .

وهكذا رأينا أن تناول الموضوعات الدينية الأصيلة على المستوى السياسي وتسييرها طبقاً للمبادئ السياسية كان بمثابة التطرف السياسي الذي أدى إلى إيجاد رد فعل متطرف أيضاً على المستوى الديني ، فالتطرف يخلق التطرف ، ولكل فعل رد فعل مساو له في المقدار ومضاد له في الاتجاه ، ولا نجد حلاً أمثل لهذه المعضلة إلا الرجوع إلى دين الله وفهمه فهماً صحيحاً متأنياً ، ودراسة الأمور دراسة جادة تراعي صلاحية الإسلام لكل زمان ومكان ، وتعمل على الوصول إلى حلول تقوم على الوسطية والاعتدال بما يزرع في المجتمع قيماً من التسامح والعفو ، ويرقى به في الدنيا والآخرة .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الهوامش

1 – أخرجه الترمذي في السنن – باب في الاقتصاد في الحب والبغض ، ح : 1998 ، عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه (360/4) ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، مصر .

2 – أخرجه أحمد بن حنبل في المسند (215/1) ، دار الفكر ، بيروت .

3 – The Constitution of Pakistan, 1973, Third Shedule, p:170-184, Kausar Brothers, Lahore.

4 – Criminal Law Amendment Act : 2006, (p : 5), Kausar Law Book Publishers Lhr.

5 – راجع المصدر السابق .

6 - في البنجاب 5459 مدرسة ، وفي إقليم الحدود 2843 مدرسة ، وفي السند 1935 مدرسة ، وفي المناطق الشمالية التابعة للمركز (Federally Administrated Northern Areas (FANA) 1193 مدرسة ، وفي إقليم بلوشستان 769 مدرسة ، وفي كشمير الحرة 586 مدرسة ، وفي المناطق القبلية التابعة للمركز (Federally Administrated Tribal Areas (FATA) 135 مدرسة وفي مناطق إسلام آباد العاصمة 77 مدرسة . راجع : ابن الحسن عباسي _ دينى مدارس _ كراتشي ، 1425 هـ .

7 - طبقاً لما ينشر في وسائل الإعلام الباكستانية قبلت الحكومة مطالبة الطالبات بتخصيص أراض للمساجد التي هدمتها إدارة تطوير العاصمة وإعادة بناء المساجد مرة أخرى على هذه الأراضي ، كما قبلت الدولة إعادة بناء مسجد حمزة من جديد على نفس موقعه ، وهو الذي هدمته السلطات في 21 يناير من عام 2007م دون سبب مفهوم سوى الأغراض الأمنية ، وكان من المساجد الكبرى في المنطقة ، وبني قبل ما يقرب م 100 عام ، وبالفعل تم وضع حجر الأساس ، وكرد فعل قامت الطالبات بالسماح للأطفال باستخدام المكتبة ، ولكن لم يتم اتخاذ خطوات أخرى للبناء فعاد الأمر لما كان عليه .

8 - راجع لقاء معه على الصفحة الثامنة من مجلة فيملي الأردية الأسبوعية بتاريخ 29 أبريل إلى 5 مايو 2007م .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

9 - الجامعة هنا ليس معناها الجامعة بالمعنى المفهوم بالعربية ، وإنما تطلق كلمة جامعة في باكستان على المدرسة الدينية التي يتلقى فيها الطلاب العلوم الدينية ولا تنفق عليها الحكومة أو تمدها بشيء ، وقد تكون هذه المدرسة كبيرة جدا وبها التخصصات الدينية كلها فيما يشبه جامعة حقيقية ، والطلاب يلتحقون بهذه المدارس في سن صغيرة ، ويواصلون دراستهم وإقامتهم فيها حتى الحصول على الشهادات المطلوبة في التخصصات المطلوبة ، وهي شهادات تختلف بالطبع عن شهادات الحكومة ، وتعترف الحكومة ببعضها ولا تعترف بالبعض الآخر ، ومصدر دخل هذه المدارس يعتمد بشكل أساسي على تبرعات أهل الخير والمحسنين من الناس .

10 - من بينها مسجد الرحمان ومسجد الصديق الأكبر ، وهما مسجدان متعددا الطوابق .

11 - هذا هو ما صرحت به الفتاة مصباح إرم في المؤتمر الصحفي الذي عقدته في جامعة حفصة حيث قالت إن وسائل الإعلام الغربية تطلق عليها اسم مولي كيمبل ، وأن كيمبل هذا هو اسم صديق والدتها ، وهي لا تحب أن تنادى بهذا الاسم ، كما صرحت بأنها غير ملتزمة بأي اتفاق بين والدها ووالدتها ، وأنها صاحبة الحق الوحيد في تقرير مصير نفسها باعتبار أنها بالغة ولها حرية الاختيار طبقاً لما أفتى به العلماء لها .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com